

Distr.
GENERAL

S/1996/116
15 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٤٠ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الذي طُلب فيه إليّ أن أبقى المجلس على إطلاع وثيق بالأمر، بما في ذلك إطلاعه على البعثة الفنية للمسائل الأمنية التي أوفدتها إلى بوروندي، وأن أقدم إلى المجلس، بحلول ٢٠ شباط/فبراير، تقريرا شاملا عن الحالة يغطي التقدم المحرز نتيجة جهود الرامية لتسهيل إقامة حوار سياسي شامل. وقد طُلب إليّ أيضا، أن أقوم بالتشاور حسب الاقتضاء مع منظمة الوحدة الأفريقية ومع الدول الأعضاء المعنية، بالنظر كذلك فيما قد يتعين اتخاذه من خطوات وقائية لتجنب استمرار تدهور الحالة ووضع خطط طوارئ حسب الاقتضاء وإدراجها في تقريرتي إلى المجلس.

٢ - ويأتي هذا التقرير بعد مجموعة التقارير الشفوية التي قدمها ممثلي الشخصي إلى المجلس. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، قمت شخصيا بتقديم تقرير إلى المجلس عن الحالة في بوروندي. ووجهت أيضا رسالتين إلى رئيس المجلس في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (S/1995/1068) و ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/36).

ثانيا - الحالة السياسية

٣ - أكدت في جميع الرسائل والتقارير الشفوية التي قدمتها على خطورة الحالة السياسية والأمنية في بوروندي تتضح في مظاهر الخوف المتأصل والصراع الوحشي على السلطة. فالكثيرون من أبناء الأقلية التوتسية، التي كانت تسيطر على البلد في الماضي، يعيشون في ذعر خشية تصفيتهم جسديا، في حين يطالب أبناء قبائل الهوتو الذين يشكلون أغلبية سكان البلد بتمثيل سياسي مناسب. وقد زادت أعمال إبادة الأجناس التي وقعت في رواندا في ١٩٩٤ من مخاوف الأقلية، مما دفع العناصر المتطرفة إلى ارتكاب أعمال وحشية ضد السكان الهوتو. ومتطرفو الهوتو يتلقون، بدورهم، دعما وتأييدا يأتيهم من خارج البلد من بعض الذين ارتكبوا أعمال إبادة الأجناس في رواندا. وفي مثل هذه الأجواء يتم إسكات الأصوات المعتدلة أو تكميمها أو القضاء عليها تماما.

٤ - وشهد كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تفشي موجة من أعمال العنف ومحاولات قامت بها عناصر المعارضة، بدعم من عناصر عسكرية، لإقصاء السيد سيلفنستر انتير تونانيا رئيس بوروندي من الحكم. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، قتل المدير العام للمعهد الوطني للضمان الاجتماعي في بوروندي وهو عضو في حزب الأغلبية (الجبهة الديمقراطية البوروندية) كما قتل ابنه عندما ألقى مهاجمون مجهولون بقنبلة يدوية داخل سيارتهما. وادعى أن قوات الأمن قتلت، يومي ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أحد أعضاء البرلمان وسياسيين آخرين من أبناء الهوتو في حادثتين منفصلتين. وفي غضون الفترة نفسها، وقعت اشتباكات بين القوات العسكرية والمتمردين في قريتي مورووي وبوغاندا، راح ضحيتها ٢٧ شخصا، في حين قتل ما يزيد عن ٣٠ شخصا قرب بوجمبورا. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اغتيل حاكم مقاطعة انجوزي الشمالية. وقد ارتكبت أيضا أعمال عنف ضد أفراد مجتمع الوكالات العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية مما دفعني إلى إيفاد السيدة أوغاتا مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى البلد كمبعوث خاص لي (انظر الجزء الرابع أدناه).

٥ - وفيما يتعلق بمحاولات خلع الرئيس، حالت الخلافات بشأن كيفية تحقيق هذا الهدف دون تفاقم الأزمة: فني حين رأى بعضهم خلعه بالطرق الدستورية، فضل البعض الآخر الإطاحة به فورا. وكانت المعارضة تأمل أن تتيح آلية "إطار القيام بعمل متضافر" التي أنشئت في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، عملا باتفاقية الحكم (S/1995/190، المرفق)، المنتدى الذي سيعجل بتنحية الرئيس. وكان من المزمع أن تبدأ هذه الآلية عملها في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛ وكان يخشى أن تستخدم هذه المناقشات التي ستجرى في سياق ذلك الإطار، لإثبات عدم قيام رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، السيد أنطوان أندوايو، بتنفيذ الاتفاقية، الأمر الذي يبرر تنحيتهما. بيد أن الجبهة الديمقراطية البوروندية رفضت المشاركة في اجتماعات الإطار، وذلك احتجاجا على عمليات الاغتيال والمضايقة التي استهدفت بعض مسؤوليها.

٦ - وفي بداية كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أكد ممثلي الخاص، السيد مارك فاجويي، استمرار تراجع تأثير القوى السياسية المعتدلة في بوروندي، ودعا الرئيس في خطابه بمناسبة حلول السنة الجديدة المؤسسات والدوائر والمنظمات الحكومة إلى العمل معا للتغلب على ظواهر الخوف والعنف وانعدام الثقة في المستقبل. وقد حذر رئيس الوزراء من انتشار ايديولوجية الاستبعاد وإبادة الأجناس.

٧ - وقد تفاقم الحال عندما دعا المتطرفون من أبناء التوتسي إلى القيام بعملية "المدينة المشلولة" التي بدأت في بوجمبورا في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقبل ذلك بثلاثة أيام، دعت عدة مجموعات ورابطات مدنية بإيعاز من الأحزاب السياسية غير الممثلة في الجمعية الوطنية، السكان إلى التوقف عن العمل إلى أن يتخلى الرئيس عن منصبه. ولم تأت محاولات الرامية إلى إشراك حزب الأقلية (الاتحاد التقدمي الوطني) في عملية "المدينة المشلولة" نتائجها المرجوة ويعود الفضل في ذلك إلى حد بعيد إلى التدخل القوي لرئيس الوزراء ووزير الدفاع. بيد أن أعمال الترويع استمرت على الرغم من أن بعض قادة المتطرفين وضعوا تحت الإقامة الجبرية أو اعتقلوا. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، اتخذ الجيش تدابير مضادة من أجل احتواء المظاهرات.

٨ - ورغم أن الظروف في بوجمبورا رجعت إلى حالة السلم والأمن المشوبة بمشاعر عدم الاطمئنان، فإن المناطق الريفية ظلت قابلة للاشتعال. وقد ركزت مجموعات الهوتو المسلحة أنشطتها ضد الأهداف الاستراتيجية، وترتبت عليها في بعض الأحيان آثار سيئة بالنسبة للسكان. فقد تسبب هجوم شن مؤخرا على أبراج نقل الطاقة الكهربائية قرب بوجمبورا مثلاً في إلحاق أضرار خطيرة بإمدادات المياه إلى المدينة. وورد أن معارك ضارية دارت في المناطق الشمالية من بوروندي وأدت إلى تشريد عشرات الآلاف من السكان مرة أخرى وزادت من أعباء كل من منظمات تقديم المساعدة الإنسانية والبلدان المجاورة.

٩ - بيد أن الحالة في بوروندي هدأت نوعاً ما في الأيام الأخيرة. وتقوم الحكومة حالياً بحملتها الثالثة من أجل إعادة السلم، والتي يبشر تكثيفها بالخير. وقد ساعدت جهود المجتمع الدولي، بما فيها الجهود التي بذلها ممثلي الخاص، واعتماد قرار مجلس الأمن ١٠٤٠ (١٩٩٦) على تخفيف حدة التوتر وتشجيع الحوار. كما أن التحسن الذي طرأ على التنسيق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء أمر مشجع ويمكن أن يعزز الأنشطة الأخرى التي تسهم في إقرار السلم. وسيكون في ذلك رسالة إلى المتطرفين مفادها أن معظم سكان بوروندي قد ضاقوا ذرعاً بأعمال العنف وأنه آن الأوان كي يشاركوا في النقاش الوطني الذي طال انتظاره. وينبغي أن لا تؤخذ هذه البوادر التي تتسم بقدر من الإيجابية على أنها تعني أن هناك حلاً وشيكاً أو أن المجتمع الدولي يمكنه أن يتراخى في جهوده لتجنب وقوع كارثة.

ثالثاً - الدعوة إلى الحوار

١٠ - وفقاً لما أبلغت به المجلس في رسالتي الموجهة إلى الرئيس والمؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/36)، فإن من غير الواقعي توقع أن يكون لحفنة من التدابير المحدودة النطاق أي تأثير حقيقي على المشاكل الأساسية لبوروندي. وهذا ما جعلني لا أزال أعتقد أن المجتمع الدولي يلزم أن ينهض بمبادرة رئيسية لمنع وقوع مأساة إنسانية أخرى في هذه المنطقة دون الإقليمية، فضلاً عن الدعوة إلى إجراء حوار يضم كامل النطاق السياسي البوروندي بجميع عناصره. ولذا فإنني قد أوعزت إلى ممثلي الخاص أن يستطلع على وجه الاستعجال مع الزعماء البورونديين كيف يمكن إقامة هذا الحوار، ربما تحت إشراف الأمم المتحدة. وهو دائب على بذل جهود مكثفة من أجل ذلك ولكن لم ير حتى الآن أي تقدم ملموس يمكنه الإفادة عنه في هذا الصدد.

١١ - ويعلم المجلس أنني قد اجتمعت في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بالرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، السيد جوليوس ك. نيريري، الذي قام بزيارة بوروندي في نهاية عام ١٩٩٥. وأعرب السيد نيريري عن خشيته من أن الحكومة في بوروندي يمكن أن تنهار واتفق معي على ضرورة الاضطلاع بمبادرة رئيسية على وجه الاستعجال. وأعرب عن تأييده لإجراء حوار عريض القاعدة يشمل حتى المتطرفين على كلا جانبي النطاق السياسي في بوروندي. وطلب السيد نيريري الدعم من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأفريقية وشدد على أهمية المساندة الفعلية من المجتمع الدولي لتلك المبادرة.

١٢ - وقد سرنى بعد ذلك أن علمت من السيد نيريري أنه يواصل محادثاته مع الزعماء في بوروندي. وفي آخر زيارة قام بها لهذا البلد، في وقت سابق من هذا الشهر، حاول أن يرتب حوارا عريض القاعدة يشمل جميع الفصائل السياسية. بيد أن هذا الاقتراح لم يلق قبولا لدى بعض الزعماء.

١٣ - والمفهوم لدي أن السيد نيريري يعتزم الاستمرار في بذل جهوده، وكذلك ممثلي الخاص. وإذا ما أفادني بحدوث أي تقدم ملموس، فإن هذا سيكون بالطبع موضع ترحيب منا جميعا، وسأقوم على الفور بإبلاغ مجلس الأمن بذلك.

رابعا - الحالة الإنسانية

١٤ - بالنظر إلى الحالة السياسية والأمنية المعروضة أعلاه، ليس هناك ما يدهش في أن الحالة الإنسانية في بوروندي قد تدهورت. فقد أدى عدم الاستقرار والنزاع على الصعيد السياسي على مدى فترة السنتين ونصف الماضية إلى تقويض الاقتصاد وإلى مزيد من إضعاف قدرة البلد على الخروج من أزمته. وقد انحط النشاط التجاري والاستثمار في القطاع الخاص، كما أن الزراعة، التي تمثل حوالي ٩٠ في المائة من النشاط الاقتصادي، تعطلت بفعل تشرد السكان وانعدام الأمن على نطاق واسع. وزاد على ذلك أن مستويات المعونة الأجنبية هبطت هبوطا شديدا بعد أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣: فالأرقام الأولية لعام ١٩٩٥ تشير إلى أن مستوى المساعدة الكلية لم يجاوز ثلث ما كان عليه في عام ١٩٩٢. وقد أفاد المانحون بأن ذلك الهبوط من المرجح أن يستمر في عام ١٩٩٦.

١٥ - ونتيجة لهذه الأحوال الاقتصادية الكئيبة، أصبحت المساهمة الإنسانية وما يرتبط بها من خدمات عنصرا رئيسيا في الاقتصاد العام للبلد ومصدرا مهما من مصادر الإغاثة والعمالة. غير أن الأنشطة الإنسانية أصبحت مؤخرا رهينة للعنف السياسي. ونتيجة لذلك ترافق مع تزايد الاحتياجات الناجم عن استمرار الصراع نقصان مناظر في استعداد المجتمع الدولي وقدرته على الاستجابة. وتتحمل برامج المعونة الغوثية في بوروندي عبء تقديم المساعدة إلى المشردين داخليا والعدد القليل من العائدين إلى وطنهم من زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة، فضلا عن اللاجئين الروانديين.

١٦ - وبعد أن وقعت سلسلة من الاعتداءات على ممثلي وكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية في بوروندي وما تبع ذلك من إيقاف لمعظم العمليات الإنسانية، طلبت من المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة ساداكو أوغاتا، أن تسافر إلى بوجمبورا لترى أي التدابير يمكن اتخاذها لمعالجة مسألة انعدام الأمن وتمكين المنظمات الإنسانية من العمل على الوجه الفعال. وقد أوجزت ما توصلت إليه المفوضة السامية من نتائج في رسالتي المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1996/36). وإلحاقا بتلك الرسالة وبناء على تأييد المجلس للتوصيات المقدمة من المفوضة السامية، أوفدت فريقا تقنيا إلى بوروندي في الفترة الممتدة من ٢٧ كانون الثاني/يناير

إلى ٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ لاستعراض الدور الذي يمكن أن يؤديه حرس الأمم المتحدة في توفير مزيد من الأمن لمجموعة المشتغلين بالأنشطة الإنسانية.

١٧ - وسافر الفريق، بقيادة السيد شارلز بيتري من إدارة الشؤون الإنسانية، إلى بوجمبورا ومقاطعة موينغا الشمالية الشرقية. وقد أجرى الفريق مناقشات مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمة الوحدة الأفريقية والمانحين. وعلى الرغم من أن الفريق لم يلتق بممثلين لحكومة بوروندي في بوجمبورا، بسبب رد الفعل السلبي الشديد من جانب الحكومة إزاء مفهوم حرس الأمم المتحدة، فإنه قد أجرى مناقشات موضوعية مع حاكم مقاطعة موينغا والقائد العسكري بها.

١٨ - وخلص الفريق في التقرير الذي رفعه إليّ إلى أنه في سياق العنف وعدم الاستقرار السائدين حالياً لن يكون بوسع حرس الأمم المتحدة أن يضمنوا أمن المشتغلين بالأنشطة الإنسانية في بوروندي؛ بل وأن الحرس أنفسهم يمكن أن يصبحوا في البيئة الراهنة أهدافاً محتملة للجماعات المتطرفة، مما سيضاعف المشاكل الأمنية التي تجابه بالفعل الجهود الإنسانية الدولية.

١٩ - بيد أنه إذا ما بدأت عملية حقيقية للحوار السياسي الصادق، فإن حرس الأمم المتحدة يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في المساعدة على مراقبة تنفيذ الاتفاقات التي تتوصل إليها الجماعات المتناوئة. فوجودهم المادي في مناطق الاضطراب ورؤيتهم بها ستبرهن على التزام المجتمع الدولي بدعم هذه العملية وستشجع كلا الجانبين على الوفاء بما توصلا إليه من اتفاقات. كما يمكن للحرس أن يؤدي دوراً مهماً في دعم وتكميل عمليات المراقبين العسكريين التابعين لمنظمة الوحدة الأفريقية. كذلك فإن الهياكل التي سيقومها هؤلاء الحرس على المستويات المحلية ستساعد على تعزيز عمليات لجان الأمن التي وافقت عليها حكومة بوروندي في المناقشات التي تمت في كانون الثاني/يناير مع مبعوثي الخاصة، السيدة أوغاتا. غير أن من المؤسف أنه لم يجر بعد إنشاء هذه اللجان.

٢٠ - وفي حين أن من الممكن من ثم تصور دور لحرس الأمم المتحدة، فإنه يلزم أولاً تذليل المعارضة الكبيرة من جانب الحكومة لهذه الفكرة، وكذلك التشكك من جانب مجتمع الأنشطة الإنسانية الدولية في بوروندي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وعلى الرغم من أن الحكومة لا تزال تعلن معارضتها للفكرة، فإنه قد ورد ما يشير إلى أن من الممكن متابعة العمل على تنفيذها في مرحلة لاحقة.

٢١ - وبناء على ذلك فإنني لا أرى مبرراً لمتابعة السعي وراء خيار حرس الأمم المتحدة في الوقت الحالي. بيد أنه نظراً إلى أن الفريق التقني أفاد بأن وزع هذا الحرس يمكن أن يصبح مستصوباً ومجدياً إذا ما تحسن الوضع السياسي، فإنني أعتزم إبقاء هذا الخيار قيد الاستعراض المستمر.

خامسا - الإجراءات الوقائية

٢٢ - يجب أن يتركز هدف المجتمع الدولي على منع تصعيد التوترات الحالية السائدة في بوروندي لتصبح حرباً أهلية شاملة وعنفاً عرقياً وعمليات للإبادة الجماعية. فأحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وعمليات العنف التي نشبت قبل ذلك تبين خطر حدوث هذه التطورات في بوروندي ومن شأن حدوث كارثة أخرى من هذا القبيل أن يؤدي، بشكل شبه مؤكد، إلى تدفقات ضخمة للاجئين إلى البلدان المجاورة، إلى جانب الضحايا والمعاناة الإنسانية. وسيؤدي هذا بدوره إلى زيادة زعزعة الاستقرار على الصعيد الإقليمي، فضلاً عن إنفاق بلايين الدولارات على خدمات الإغاثة الإنسانية على مدى فترة طويلة من الزمن. ويجب أن تُدرس تكاليف الإجراءات الوقائية في هذا السياق.

٢٣ - وينبغي أن تظل الدبلوماسية الوقائية هي الطريقة المفضلة لإدارة الصراعات وحلها، وخاصة عندما تكون أطراف النزاع مستعدة للاشتراك في حوار بناء للتغلب على خلافاتها. ولكن في الحالات التي لا يمكن فيها إجراء حوار له معنى وفي الحالات التي يهدد فيها الصراع بالتصاعد على منوال ما ورد في الفقرة السابقة، تصبح الدبلوماسية الوقائية وحدها غير كافية. ويصبح من الضروري حينذاك النظر في اتخاذ خطوات أخرى ذات طابع وقائي، من بينها تلك التي تتضمن جانباً عسكرياً لإقناع الأطراف بالرحيل عن طريق المواجهة.

٢٤ - ولا أزال مقتنعاً بأن الحالة في بوروندي قد بلغت هذه المرحلة وأن المجتمع الدولي يجب ألا يؤخذ على غرة مرة ثانية بعد أقل من سنتين من عمليات الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا. وينبغي لذلك اتخاذ إجراء وقائي حازم لتقليل مخاطر وقوع مأساة مماثلة في بوروندي. ورغم أنه ينبغي مواصلة بذل كل جهد ممكن لإقناع الأطراف بالدخول في مفاوضات جادة والتوصل إلى تسوية مرضية للجميع، فقد يرغب مجلس الأمن في أن يطلب، في الوقت نفسه، من الدول الأعضاء أن تبدأ في إجراء مشاورات بشأن خيارات أخرى، تتبع إذا اتضح أن نشدان الخيار السياسي لا يكفي لمنع زيادة تدهور الحالة.

٢٥ - وقد استعرضت بعض الأفكار التي طرحت في هذا الصدد، وفي ضوء التخطيط الأولي للطوارئ الذي أجرته الأمانة العامة، أعتقد أنه سيكون من المفيد، النظر في هذه المرحلة، في إمكانية إنشاء قوة احتياطية متعددة الجنسيات للتدخل الإنساني. ولهذا الغرض، ستقوم مجموعة من البلدان التي لديها قدرة مثبتة للنشر السريع، ومن بينها بعض البلدان الأفريقية، بإجراء مشاورات. ويتمثل الهدف من ذلك في قيام البلدان المعنية بتخصيص وحدات للمشاركة في القوة المتعددة الجنسيات ستظل في بلدانها الأصلية ولكن تدريب وتجهز تماماً بحيث تكون مستعدة للانتشار بعد إخطارها بقليل جداً.

٢٦ - وبمجرد أن تكتمل المشاورات والتخطيط الأوليين، يمكن لمجلس الأمن أن يستعرض الحالة، ويقرر، في حالة عدم إحراز تقدم يذكر في الحوار السياسي، إنشاء قوة متعددة الجنسيات. ويمكن لمجلس الأمن

أن يقرر أيضا إعطاء إذن مسبق، على أساس طارئ، بنشر القوة المتعددة الجنسيات في بوروندي في حالة نشوب عنف عرقي هناك على نطاق واسع.

٢٧ - وستُنشأ القوة المتعددة الجنسيات المقترحة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وستتولى قيادتها إحدى الدول الأعضاء. ويبدو أن هذا النهج ضروري، نظرا لأن حكومة بوروندي قد أشارت إلى أنها لن توافق على القيام بأي نوع من العمليات الانسانية الأجنبية ذات العنصر العسكري في إقليمها. وعلاوة على ذلك، تشير الدروس المستخلصة من تجربة الأمم المتحدة في السنوات القليلة الماضية في يوغوسلافيا السابقة والصومال وهايتي ورواندا إلى أنه في الحالات التي لم يبد فيها قبول و/أو التي ليس فيها سلام يُحفظ، ستتحقق نتائج أفضل، على الأرجح، عن طريق عملية متعددة الجنسيات يمكن أن تهيئ الظروف الملائمة لنشر عملية لحفظ السلام تضطلع بها الأمم المتحدة فيما بعد.

٢٨ - وإذا تحتم القيام بتدخل عسكري إنساني في بوروندي، فستتمثل ولايته في الحيلولة دون وقوع مجازر وتوفير الأمن للاجئين والمشردين والمدنيين المعرضين للخطر وحماية المنشآت الاقتصادية الرئيسية. وستنشر القوة في مناطق مختارة من مناطق المواجهة الفعلية أو المحتملة.

٢٩ - وفي أسوأ الافتراضات، يقدر أن القوة ستحتاج ما يصل إلى خمسة ألوية، قوامها الكلي ٢٥ ٠٠٠ جندي. وسيجري نشر هذه القوات عن طريق جسر جوي وبحري استراتيجي وستضم وحدات للمظلات ووحدات آلية ميكانيكية ودبابات خفيفة ومدفعية ووحدات مقاتلة للمهندسين، فضلا عن وحدات للسوقيات ووحدات إدارية. ومن المقدر أيضا أن تحتاج القوة إلى قوات معونة في شكل قيادة ومراقبة واتصالات، ودعم جوي وثيق وطائرات هليكوبتر هجومية.

٣٠ - وستحذر جميع الأطراف في بوروندي بوضوح من أن أي هجوم على القوة المتعددة الجنسيات سيثير ردا فوريا وقويا. وستخطر الأطراف، في الوقت ذاته، بأن غرض العملية إنساني بحت وأنها لن تدخل لذلك في قتال ضد هذه الأطراف، طالما لم تسع الأطراف إلى منعها من تنفيذ ولايتها. وإذا قررت الأطراف في بوروندي ألا تتخذ موقفا عدائيا، فسيتسنى عندئذ تقليل مستوى القوة بشكل كبير ولن يلزم سوى نشر بعض الوحدات الاحتياطية. وفي ظل هذه الظروف، يقدر أنه قد يكفي نشر عدد يتراوح بين ٥ ٠٠٠ و ٨ ٠٠٠ فرد.

٣١ - وسيطلب نشر القوة المتعددة الجنسيات في بوروندي تخصيص مناطق في بلد أو أكثر من البلدان المجاورة، تستخدم لإجراء التدريب اللازم والتنسيق وتحقيق التكامل بين الوحدات المختلفة قبل بدء العمليات الفعلية. وسيلزم لذلك البدء في مناقشات مع البلدان المجاورة للتأكد من استعدادها لتوفير المرافق اللازمة للقوة المتعددة الجنسيات.

٣٢ - ويمكن أيضا النظر في هذا السياق في فكرة النشر الوقائي المقترحة في رسالتي المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (S/1995/1068). وفي الواقع قد تكون هناك فائدة للنشر المسبق في إحدى البلدان المجاورة، لمقر للقوة وعناصر أساسية للسوقيات، مما سيعزز قدرة القوة المتعددة الجنسيات على الانتشار السريع. ويمكن لعملية النشر المسبق هذه أن تعزز موثوقية القوة المتعددة الجنسيات وتؤكد إصرار المجتمع الدولي على عدم السماح بوقوع عملية أخرى للإبادة الجماعية في منطقة البحيرات الكبرى.

٣٣ - وبطبيعة الحال سوف تعتمد مدة هذه العملية الإنسانية على السرعة التي يمكن أن تستقر بها الحالة في البلد. وما أن يتحقق ذلك، يمكن تحويل المسؤولية إلى بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة بموجب الفصل السادس من الميثاق، وتوكل إليها مهمة المحافظة على الاستقرار الذي أُرست قواعده العملية المتعددة الجنسيات وتنشيط عملية المصالحة السياسية. وسيلزم دعم هذا الجهد منذ البداية ببرنامج كبير لتقديم المساعدة الغوثية، وتعزيز مؤسسات الدولة الأساسية (الإدارة المدنية، والجهاز القضائي والشرطة) وتيسير الإنعاش الاقتصادي والتعمير في الأجل القصير.

٣٤ - وعلى إثر اعتماد القرار ١٠٤٠ (١٩٩٦)، كتبت إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، السيد سالم أحمد سالم، في ٢٥ كانون الثاني/يناير، مبينا الخيارات التي حددتها فيما يتعلق بالإجراءات الوقائية الرئيسية والتي أرسلتها بالفعل إلى مجلس الأمن في رسالتي المؤرختين ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وفي إحاطة شفوية في ١٩ كانون الثاني/يناير. وفي رد شفوي على رسالتي، أشار السيد سالم إلى أن مؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٥ كان قد بحث بجدية خيار التدخل العسكري إذا حدث تدهور كبير في الحالة الأمنية في بوروندي. وكان من المقرر نشدان هذا الخيار بالتعاون مع الأمم المتحدة. وكان الأشخاص الذين استشارهم بعد استلامه لرسالتي قد شاطروني قلقي تماما بأنه على المجتمع الدولي أن يستجيب بفعالية لخطر الصراع الداخلي الحاد في بوروندي. وينبغي ألا يستبعد في هذه الاستجابة، خيار التدخل العسكري لأغراض إنسانية إذا اقتضت الظروف ذلك.

٣٥ - وفي اجتماع عقدته مع السيد سالم أحمد سالم في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦، بينت له بمزيد من التفاصيل الاقتراح الذي سأقدمه إلى مجلس الأمن، مؤكدا أن الغرض منه إنساني بحت وأنه يرمي إلى إحباط إمكانية حدوث إبادة جماعية ونزوح اللاجئين بأعداد هائلة. وسيكون إعداد خطط الطوارئ هذه والاستعداد لتنفيذها أكثر فعالية من حيث التكاليف، من الناحيتين الزمنية والمالية، من الشروع في إعدادها بعد أن تنشأ الحاجة بالفعل إلى التدخل الإنساني. ورد السيد سالم قائلا إنه في حين ينبغي إيلاء الأولوية للخيار السياسي، فإنه يعتقد أنه في حالة حدوث تدهور كبير في الحالة، فستؤيد البلدان الإفريقية أي تدخل يهدف إلى تلافي حدوث كارثة من قبيل ما وقع في رواندا.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٣٦ - كما يعلم أعضاء المجلس، فإن تقديم هذا التقرير يتيح لي المناسبة الرابعة التي أوجه فيها انتباههم إلى مسألة بوروندي في أقل من سبعة أسابيع. وقد فعلت ذلك اقتناعا مني بأنه مهما كانت المعايير السياسية أو أمنية أو إنسانية أو اقتصادية - فإن الحالة في بوروندي بلغت درجة من الخطورة تبعث على اليأس.

٣٧ - وأوافق تماما على الرأي القائل إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهودا جماعية لتشجيع الحوار فيما بين جميع قطاعات المجموعات السياسية البوروندية المختلفة. وكما وردت الإشارة إلى ذلك في الجزء ثانيا أعلاه، فإن الجهود التي بذلها كل من الرئيس ورئيس الوزراء نجحت، إلى حد ما، في تهدئة الحالة شيئا ما في البلد. وسأواصل أنا نفسي وممثلي الخاص دعم هذه المساعي. وباستطاعة منظمة الوحدة الأفريقية فضلا عن جهات أخرى، لا سيما السيد نيريري، أن تواصل أيضا القيام بدور كبير في تشجيع إجراء الحوار. بيد أنه سوف لا يكون من الحصاد بل ولا من المسؤولية أن يفترض المجتمع الدولي نجاح هذه الجهود وأن لا يعد تدابير الطوارئ ويخطط لها لتفادي حدوث كارثة. ويجب تخطيط هذه التدابير لتفادي إمكانية حدوث مأساة لا مجرد مواجهتها بعد وقوعها.

٣٨ - وفيما يتعلق بحرس الأمم المتحدة، فإن الوقت لم يحن لنشرهم، وذلك بالنظر للعوامل المشار إليها في الجزء الرابع أعلاه. بيد أنني لا أزال أعتقد أنه إذا تغيرت الديناميات السياسية للمواجهة لصالح الحوار وإذا وافقت الحكومة على نشرهم، فإن إيفاد وحدة من الحرس يمكن أن يشكل إجراء مفيدا. وفي تلك الأثناء، هناك حاجة ماسة إلى أموال إضافية لتعزيز الآليات الأمنية المشتركة بين الوكالات الحالية في بوروندي. وأحث الدول الأعضاء على الاستجابة بسخاء للمطالب التي ستقدم لها في الأيام القادمة.

٣٩ - وستتوقف أي تسوية للآزمة في بوروندي على اجتماع الإرادة السياسية لأطراف الصراع والمجتمع الدولي. وتحمل أطراف الصراع المسؤولية عن إيجاد القوة والشجاعة اللازمين لسلك طريق الترضية المتبادلة والمصالحة الوطنية. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها ممثلي الخاص والجهات الأخرى، لا سيما السيد نيريري، يؤسفني أن أقول إنه لم يحرز بعد أي تقدم كبير في إقامة حوار سياسي على نطاق واسع، وهو ما يشكل في رأيي وفي رأي العديد من الجهات الأخرى، بما فيها منظمة الوحدة الأفريقية، الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الأهداف.

٤٠ - ويؤسفني أيضا أن المجتمع الدولي لم يستجب على النحو الملائم للتوصيات التي قدمتها بعثتان أوفدهما مجلس الأمن إلى بوروندي في آب/أغسطس ١٩٩٤ وشباط/فبراير ١٩٩٥. وأشير، بوجه خاص إلى المساعدة الفنية والاستشارية والمالية التي يمكن أن تقدمها الدول الأعضاء إلى بوروندي في الجهود التي تبذلها من أجل إدماج المزيد من الهوتو في الإدارة المدنية، وقوات الأمن والجهاز القضائي، وإسكات محطات إذاعات الكره وتنظيم المناقشة الوطنية الحاسمة. وأشير أيضا إلى التوصية القائلة بفرض تدابير انتقائية

على بعض المتطرفين المعروفين (عدم منحهم تأشيرة، وتجميد الأصول الأجنبية، الخ). ويمكن أن يكون لهذه التدابير والمساعدة المشار إليها أعلاه تأثير إيجابي جدا.

٤١ - وهناك أدلة كثيرة على أن شعب بوروندي، لا سيما زعماءه، يولي اهتماما لما يقوله ويفعله مجلس الأمن. ولهذا السبب، علقت الجهات الراغبة في التحاور والتعايش آمالها على المجلس. ويجب مواصلة الضغط على الزعماء السياسيين، وعلى الرغم من أن رد الحكومة الرسمي على مقترحاتي المتعلقة بإجراءات الأمم المتحدة ظل سلبيا، فإن الاعتقاد شائع في بوجمبورا بأنه من الجوهري أن يفكر المجلس في اتخاذ خطوات قوية. وفي هذا الصدد، يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، وفرادى البلدان المانحة والبلدان المجاورة لبوروندي، أن تعمل بطريقة مترابطة ومتضافرة. وإذا ما تم ذلك، لن يخامر المتطرفين من الجانبين أي توهم بأن بإمكانهم أن يستغلوا الخلافات الظاهرة ويواصلوا زعزعة استقرار البلد بدون عقاب.

٤٢ - ويجدر بالملاحظة أن بعض العسكريين البورونديين وحلفائهم المتطرفين هم الأشد معارضة لمفهوم التدخل الدولي أو النشر الوقائي. والتحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي هو ما إذا كان يتخذ مبادرة ترحب بها الجهات التي تريد السلام أو يسمح للمتطرفين بالاحتفاظ بحقهم في رفض اتخاذ إجراء دولي فعال.

٤٣ - وفي حين أن الدبلوماسية الوقائية تبقى دائما هي مسار العمل المفضل، هناك بعض الحالات التي يجب أن يدعمها تهديد موثوق باستخدام القوة، وذلك من أجل تفادي حدوث كارثة إنسانية. وإني على يقين من أن اتباع نهج جازم يشمل قيام بعض الدول الأعضاء بالتخطيط للطوارئ، على النحو الموصى به في الجزء خامسا أعلاه، من شأنه أن يحسن من فرص إقناع الأطراف في بوروندي بالتخلي بمزيد من المرونة، وبالتالي تفادي الحاجة إلى تدخل المجتمع الدولي تدخلا عسكريا مباشرا.

٤٤ - وقد قيل الكثير بشأن الحاجة إلى الدبلوماسية الوقائية في فترة ما بعد الحرب الباردة. وكان مجلس الأمن نفسه دائما في صدارة من حثوا الأمم المتحدة على زيادة التركيز على العمل الوقائي. وتمثل بوروندي حالة لاختبار قدرة الأمم المتحدة على اتخاذ إجراء من هذا القبيل. بل وقد تساهم في مواصلة البحث عن نظام عملي للأمن الجماعي في وقت يزداد فيه تواتر الحروب الأهلية والصراعات العرقية.

٤٥ - وما فتئنا نشاهد علامات تنذر بالخطر في بوروندي منذ فترة. وإذا حلت بالشعب البوروندي مأساة أخرى وتبيّن ثانية أن المجتمع الدولي لم يكن مهيا لمواجهة، على الرغم من جميع العلامات المنذرة بالخطر، فإن ذلك سيكون سببا في آلام بشرية لا توصف ويسبب كثيرا لموثوقية الأمم المتحدة. وانطلاقا من هذا أقدم توصياتي إلى مجلس الأمن.

- - - - -